×هل يجب ان يستمر مبدأ المحاصصة؟

-بالطبع لا.. لكن في تقديري ان البلد يواجه

تحديبات كبيرة، خاصية في مجال البناء

وتأسيس دولة جديدة، بعدما حدث التغيير،

ويسعى الى اعتبارات السيادة، وهو بلد يحتاج

الى نهضة اقتصادية كبيرة، نشاط الانتاج

متوقف بل كل شيء، والبلد يجب ان نعيد فيه

وحدته الوطنية نتيجة لما تعرض من انقسامات

واحتقانات وصراعات ولكي نضمن بناء كل

شيء فيه يجب ان يكون هناك اجماع توافقي

من قبل الجميع، وما يعزز التعامل بالتوافق هو

العلاقات وتعقيدات الوضع السياسي، والايمكن

التعامل الان بألية ديمقراطية اعتيادية باعتماد

الاغلبية كما هو حاصل في البلدان المستقرة.

الديمقراطية لايمكن ان تستقر الا وفق اجماع

شعبي على التجربة ، وقبول الاقلية بالنتائج،

واذا ما تحدثنا عن المحاصصة بالسلطة افقياً

هذا شيء مرفوض، واذا ما كانت المحاصصة

تعنى حكومة الوحدة الوطنية مع توفر الكفاءة

والنزاهة فهذا شيء مطلوب على الاقل الوقت

الحاضر، ويجب ان نضمن مشاركة الجميع

سنحصل على مقاعدنا

×نتائج انتخابات مجالس المحافظات كانت

محبطة لكم كحزب شيوعي، ما هي توقعاتكم

-توقع النتائج امر صعب في ظل اللوحة

السياسية الموجودة، لكن ما اؤكد بأننا داخلون

حلبة التنافس الانتخابي بمزاج الطامح،

والمنفتح وبثقة كبيرة، ولكن هناك من يقول

كيف نزلتم بقائمة منفردة، علماًأننا لسنا ضد

التحالفات التي جرت. بل على العكس نحن

وفي ظل التحديات التي يواجهها البلد طالبنا

بضرورة ايجاد قائمة وطنية موحدة، وكانت

جميع القوى قد ايدت الموضوع، لكن في الواقع

العملي لم ينفذ، وبعد ان اصبح واقع الحال هي

تلك القوائم، جعلنا الباب مفتوحاً مع الجميع

بشأن من وكيفية الائتلاف؟ ونحن كنا ضد

. - - التحالفات المحدودة، لأن مشروعها هو دفع

البلاد باتجاه العراق السياسي والدستوري

ولدينا توجهات بشأن الاقتصاد ، والحريات

وموضبوعة المسرأة والبطموح الافضيل في

مشروعنا الديمقراطي، وركزنا على قوى التيار

الديمقراطي، ومعظم القوائم مشكورة قامت

بالاتصال بنا، فوجدنا بعد الدراسة بأن تلك

القوائم الجديدة في جوهرها، مع اعادة انتاج

الاوضاع السابقة، فكان اختيارنا هو النزول

بقائمة اتحاد الشعب المستقلة. ونحن سنحصل

على مقاعدنا بالاستحقاق الانتخابي وليس

×قانون الانتخابات، وبعد التعديلات التي جرت

-القانون يمثل تراجعاً في الديمقراطية، و لاول

مرة اعتبر القانون يمثل خطوة الى الوراء في

مسألة الديمقراطية، لعدة اسباب ، اولها اضافة

اصوات القوائم الخاسرة الى القوائم الفائزة،

وهذا امر فاضح ويمثل انتهاكاً واضحاً لابسط

مبادئ العدالة و الديمقر اطية، ونتائج انتخابات

محالس المحافظات ببنت ذلك حيث أن يعض

القوائم الفائزة حصلت على ضعف المقاعد من

خلال اصبوات القوائم الخاسيرة، فملبونان

وربع المليون من الاصوات وزعت على القوائم

الفائزة، انا اليوم أصوت للقائمة (س) فلماذا

يذهب صوتى الى (ص) التي أرفض انتخابها

اصالاً، وكذلك تحويل الفائض من استحقاق

المقعد النيابي الفائز الى القوائم الفائزة ايضاً،

هذا يؤدي الى انكار التمثيل ويستثني جميع

القوائم الصغيرة ويقوم بابعادها، ومبرراتهم

في ذلك كثرة الإحراب، ونحن نقول لهم فلنكن

كاللدان المستقرة ثم نفكر في ان نصبح حزبين

او ثلاثة احزاب، انا اسأل : هل جاء تطور تلك

البلدان سياسياً وفق عملية قيصرية؟ ام انه جاء

منحة من احد.

خطوة إلى الوراء

عليه كيف تقيمونه؟

والابتعاد عن لغة التهميش والاقصاء.

بالاستحقاق

في الانتخابات النيابية؟

را لل فيبي و قانون الانتخابات الحالي يجارب التتوع

مالم ينجز بشأن كركوك ليس من اختصاص لجنة تنفيذ المادة ١٤٠

حاوره /يوسف المحمداوي

و تصوير /مهدي الخالدي

أستاذ في المعاهد الفرنسية لمدة (٢٠)

×من هو رائد فهمی ؟ -من مواليد بغداد عام ١٩٥٠، اكملت نصف دراستي الابتدائية في بغداد، والنصف الأخر في لبنان، ودراستي المتوسطة والاعدادية، توزعت ما بين لبنان وسيويسيرا وبغداد وحصلت على بعثة من قبل وزارة النفط في عام ١٩٧٠ الى بريطانيا أتممت خلالها دراستي الجامعية وحصلت على البكالوريوس والماجستير وذلك في عام ١٩٧٧ ، بعدها عدت الى بغداد، وارتباطا بالهجمة التي شنت من قبل النظام السابق ضد القوى الديمقر اطية . غادرت العراق في عام ١٩٧٩ الى الكويت، عملت في جامعة الكويت كأستاذ وباحث في المصرف الصناعي الكويتي.

وفي عام ١٩٨٤ غادرت الكويت الى فرنسا، وفيها انهيت دراستي النظرية للدكتوراه وكانت رسالتي متخصصة بالربح النفطي في الكويت. لكن حصول غزو الكويت عطل امكانية الحصول على البيانات، وبالتالي الان الاطروحة لم تناقش ، لكني مارست عملي كأستاذ في المعاهد الفرنسية لمدة (٢٠) عاماً ، وكان تخصصى فى مجالات الاقتصاد والقانون والادارة وانا اجيد اللغة الانكليزية والفرنسية فضلاً عن السويدية، انخرطت في العمل السياسي في مرحلة مبكرة في اطار الحركة الطلابية وذلك في اواسمط ستينيات القرن الماضي بعدها انتميت الى الحزب الشيوعي العراقي ، متزوج من عراقية ولى اربعة اطفال.

الوزارة تحولت الى حاضنة للطاقة الذرية والتصنيع

×ما اهم واجبات وزارتكم ، فقد تكون الوزارة الوحيدة التي يجهل المواطن عملها؟ -هذه الوزارة ليس المواطن فقط، بل العديد من كبار المسؤولين يجهلون ماهية عملها وتشكيلها ولم تأت نتيجة تطور داخل البلد، وتحديث المهام ارتباطاً بستراتيجية تنموية، اقتصادية ، علمية وانما جاء تشكيلها بعد التغيير مباشرة وبقرار من الحاكم المدنى بريمر، ووضعت لها اهداف عامة اثناء قرار التأسيس ، لكن القرار كيف ترجم لاحقاً عند التشكيل الفعلى للوزارة تجد هناك فجوة واضحة، لأن القرار يقول بأن هذه الوزارة هي المرجعية الاساسية في رسم سياسات وستراتيجية الدولة في ميدان العلوم

والتكنولوجيا وتلعب دورا في نقل التكنولوجيا

وفى ايجاد تطبيقات علمية لمعضلات ومشاكل

وان تكون عنصراً اساسياً في رفع مستوى

تواجه البلد في مختلف ميادين المعرفة.

انتاجية الاقتصاد الوطنى، من خلال رفد القطاعات الانتاجية بالاستشارة والخبرة، ومن خلال بحوث الوزارة التي يمكن من خلالها ايجاد الحلول للكثير من المشكلات، مثلاً الان لدينا في قطاع الزراعة، مشكلة كبيرة وهي ظاهرة التصحر، وكذلك الملوحة، والحل هو في تطوير النباتات والبذور بحيث تكون لها مواصفات خاصة تقاوم الاجواء السائدة الان، نعم وزارة الزراعة تقوم بجزء من هذه البحوث، لكن وزارتنا ايضاً معنية من خلال الدائرة الزراعية، بأن تواجه هذه المشكلة، وكذلك في المجال الصناعي ، ونمارس دورنا في التعريف بالتكنولوجيات والتقنيات الجديدة، ووزارتنا الوريث للطاقة الذرية وكل ما يتعلق بمهمات التلوث الاشعاعي، وحتى في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهذه الوزارة لها مثبلاتها في البلدان التي تتطور بسرعة مثل بلدان جنوب شرق أسيا، الصين، كوريا الجنوبية، ولكن الوزارة في تلك البلدان هى من قد قامت بالطفرات الصناعية التي حصلت ، في حين ان وزارتنا التي شكلت على هذا الاساس اصبحت بعد التنفيذ حاضنة الباحثين والعلماء الذين كانوا يعملون في مؤسستى الطاقة الذرية والتصنيع العسكري، وهى مؤسسات كانت تعمل بتوجيه عسكري، وهؤلاء اصبحوا سدى ولحمة وزارتنا التي تضم الطاقة الذرية المنحلة والمنشأت البحثية من هيئة التصنيع العسكري، والان لدينا ستراتيجية واضحة والكثير منها ثبتت في مشروع القانون الذي يقوم بدراسته مجلس شبورى الدولة، وباختصارمن المفروض ان وزارتنا يجب ان تلعب الدور الاستشاري للدولة في مجال العلوم والتكنولوجيا، استخدامات الطاقة السلمية، مكافحة التلوث باشكاله المتنوعة ، والمبادين والخدمات المتخصصة و بحوث تطبيقية متخصصة ، في عدد من الانشطة الزراعية والبيئية، وادخلنا قبل عامين نشاط الطاقات المتجددة خاصة طاقتى الرياح والطاقة الشمسية وتقنيات

وكلاء غير متخصصين «هل الموازنة المخصصة لكم كافية للنهوض

الفضاء والاتصالات ،

بواقع الزراعة؟ -بالنسبة للتخصيصات بعيداً عن العناوين التفصيلية، فالموازنة من جزأين ، استثماري وتشغيلي، فبالنسبة للجزء الاستثماري لم تستطع الوزارة استنفاذها وصرفها، لكن لدينا

تعاقدات جديدة، ويجب ان تكون على دراية بأن

جميع وزاراتنا لها قدرة استيعابية وتنفيذية معينة، وما دمنا نعمل في ميدان تخصصي كانت هناك جملة من المعوقات تصول دون في جميع الميادين. التنفيذ السريع، فمثلاً نحن في الوزارة لابد من للمحاصصة دور سلبي اعادة قدراتنا ، في بناء المختبرات. وتزويدها

بالاجهزة المتخصصة ، وهذا يحتاج الى موردين للمحاصصة دور في ذلك؟ مؤهلين من ذوي الاختصاص ، وهذه الاجهزة غير معروضة في معارض معينة ولكن لها شركة خاصة تقوم بتصنيعها ، والمشكلة ان العراق ليست له علاقة في السابق مع تلك الشركات لظروف الحصبار وغيرها، لذلك كان هناك وكلاء هم الذين يقومون بجلب تلك الاجهزة ، لكن الان ونتيجة الظروف الامنية التي حصلت بعد التغيير حل مكانهم، وكلاء غير متخصصين ، واحيانا يأتونا بأجهزة مخالفة للمواصفات المطلوبة ، فأما أن (أشربت) الامور كما يقولون واقتنع بالموجود واحقق الانفاق، وهذا الامر لا استطيع العمل به، فأرضى بالتأخير الذي يوصلني الى نتيجة الحصول على مختبر جيد واجهزة علمية متطورة، ولدينا نحن ان النظام يركز على نسب التنفيذ والانفاق، وهذا مؤثر ضروري لاغراض الادارة والتخطيط وهناك امر يجب الانتباه له بأن الكثير من التقديرات المخصصة للمشاريع تخميناتها مبالغ فيها، وبعيدة عن الواقع في اغلب الاحيان، لاعتماد التخمينات على الانترنيت ويجهلون التقديرات الحقيقية فالكثير من المشاريع تنجز ولم تسنفد ٥٠٪ من المبالغ المخصصة لانجازها، هناك خلل في مجمل العملية التخطيطية والادارية. الجهات المنفذة هي المسؤولة من المسؤول المباشر عن التقديرات المالية؟

-تشترك فيها عدة جهات، واحياناً الجهة المنفذة هي التي تطلب تخصيصات أكثر من كلفة المشروع، لأن الجهة المنفذة تخشى ان يقلص المبلغ فعندما تكون تكلفة المشروع (٥٠٠) الف دولار فهو يطلب مليون دولار لانه يعلم مبدئياً بأنه ستجري تعديلات على المبلغ كأن يصبح (٧٥٠) وهكذا، وكذلك البعض يحاول مع تغطية تكاليف المشروع تغطية تكاليف أخرى خارج موضوع المشروع، فيقوم مثلاً بتأمين الخال ملاك مؤسسته بدورات تدريب او تأهيل، او لتأمين الإيفادات، ونحن في وزارتنا لانعتبر ما خصص لنا من مبالغ قليلة، بل هي كثيرة اذا ما قورنت بالقدرات التنفيذية الحالية، اذا تحدثنا بالمطلق فهي قليلة، وبالنسبة لوزارتنا مستقبلاً، سيتضاءل فيها الجانب الاستثماري وما يهمنا هو التشغيلي، فنحن نحتاج الى تطبيقات ونصب مختبرات، وحين تنصب لا احتاج دعمأ مالياً سوى موضوع الايفادات وغيرها من الامور البسيطة ، والذي يحز في احيانا ان الموازنات التشغيلية لاتتطور بنفس النسبة مع تطور القدرات الاستيعابية والتنفيذية ، وما يصرف في البلد على اغراض البحث والتطوير ضئيل جداً ويمثل نسبة اقل من ٢٠٠١، في حين ان دول العالم لاتقل نسبة صرفها في هذا الجانب عن ١٪ ، فبيننا وبينهم بون شاسع في

مشروع الحوكمة أو الحكومة الالكترونية يبقى مفتوحا

ماذا بشأن العمل في مشروع الحكومة او الحوكمة الالكترونية؟

-مشمروع الحكومة الالكترونية لم يفهم في العراق بصورة صحيحة، والبعض يفهمه بأنه مشروع ينجز في عام او عامين، والحقيقة انه وحتى الان في البلدان المتقدمة ما يزال مشروع الحوكمة مفتوحاً فيها، لأن الكثير من الخدمات بدأت تتحول الى خدمات الكترونية، والان الكثير من الوثائق تحولت الى الكترونيات والميادين تتسع في هذا الجانب، فمشروع الحوكمة الالكترونية يبقى مفتوحاً لان العالم في تطور مستمر، والمشروع طرح بالبلد في عام ٢٠٠٤، وبدأنا ببناء القواعد المادية، اجهزة ومعدات وطاقات بشرية، واذا اتفقنا بان الحوكمة الالكترونية ، الغرض منها تقديم الخدمات الالكترونية للمواطن، وكذلك الاتصالات والانترنيت الحكومي وغيره الذي يسهل العمل الاداري ويرفع كفاءته، واذا ما احسن تنفيذه سينعكس بالايجاب على محاربة الفسياد وكفاءة الاداء في الجانب المالي.. ونحن انجزنا شيئاً في الجانب المادي، وقد قمنا بأرسال عشرات المختصين الى الخارج لغرض التدريب والتأهيل، وبدأنا في مركز بيانات متطور في الكاظمية، ولدينا كوزارة اتفاق مع المشروع الايطالي لربط (١٢) وزارة وفق التكنولوجيا الحديثة، لكن لم يطبق حتى الان، لأن قسماً منه يحتاج الى ربط ، وهذا الربط او الاتصال يتطلب الحزمة العريضة ، ويحتاج الى البنى التحتية التي يجب ان تقوم بها وزارة الاتصالات ، ولكن حتى الان لم يكتمل هذا الجانب ، قسم منها مشروع (الفايبر) لم يكتمل، المشكلة ان هناك امكانات متوفرة ولكنها لم تستخدم بالشكل الإكفأ ، هناك امكانات تحققت في بعض الوزارات ولكن كل وزارة تعمل على انفراد لغياب العمل التنسيقي، وقسم منها يحصل فيها تكرار، وهناك تكنولوجيا غير

متطابقة ، منعزلة ومحصورة في وزارة معينة،

وبالتالي لايمكن تعميمها على بقية الوزارات،

والمسألة المهمة غياب النظرة الستراتيجية والرؤيا الموحدة لتطوير القطاع وهذه المشكلة

المسؤول الوحيد الذي دخلنا الى مكتبه من دون تفتيش يذكر، ولم يحددنا بوقت معين، بل جعلنا نشعر لصراحته وتواضعه ، بأننا نمارس نهجا تحقيقياً في الحوار خلال طرح الاسئلة للحصول على الردود.

استقبل وزير العلوم والتكنولوجيا رائد فهمي (المدي) في صفحة ضيف الخميس ليحدثنا عن واقع وزارته التي قال عنها، انها وزارة مهمة واسست من اجل ان تكون مرجعية الوزارات الاخرى، في بناء التكنولوجيا

واستخدامها في البلد ولكن ما حدث حسب قوله ان الوزارة تحولت الى حاضنة لمؤسستي الطاقة النووية والتصنيع العسكري، ووصف فهمي قانون الانتخابات الذي تم اقراره اخيراً، بأنه يعود بالديمقراطية الي الوراء وعزا ذلك لكونه يحارب التنوع قسرياً، ويهدد الحريات بشكل كامل، وبين الوزير ان ما يصرف في العراق على اغراض البحث والتطوير هو اقل من 001 %

×ماسبب غياب التنسيق بين الوزارات ، هل

-السيئ ان عملية البناء لم تتم ضمن خطة لخارطة طريق معينة وموحدة ومدروسة، والملاحظ ان العملية السياسية فيها قوى مختلفة ورؤى متناقضة ، فلا توجد لدينا رؤيا اقتصادية موحدة، وهذا واقع البلد، والمحاصيصية بالطبع لها دور في ذلك، والمحاصصة وبعيداً عن سلبياتها الاخرى، مثلاً الوزارة (س) التابعة للحزب الفلاني مع الوزارة (ص) التابعة لحزب أخر في ظل عدم وجود توافق سياسي بين الحزبين ، وهذا يعني غياب لغة العمل المشترك بين الوزارتين، لكن الوضع الان افضل وفي تحسن ملموس ولكن المطلوب من الجميع ايجاد الاطر التي تسهم في ايجاد الرؤى المشتركة، ونعود الى موضوع الحوكمة الالكترونية، فقد تم تمرير مشروع قانون الى مجلس الوزراء لتشكيل الهيئة الوطنية المعلوماتية، وهذه الهيئة ستتولى الاشسراف على جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأقر المشروع من قبل مجلس الوزراء والان هو في البرلمان لغرض اقراره، وبدلاً من انتظار المصادقة شكلنا لجنة برئاستي هي لجنة تنسيق الجهود في مجال الحكومة الالكترونية، وانا اعتقد ان هذه اللجنة حققت الكثير بشهادة الاخرين، حيث اجرت عدة اجتماعات استطاعت من خلالها ان تجتمع جميع البوزارات ذات العلاقة في اطار واحد وتم خلالها مناقشة جميع المواضيع وبالتالي نهيئ الارضية للهيئة المعلوماتية الوطنية، وتوصلنا الى فهم مشترك بين الوزارات، وكذلك سنعقد مؤتمر من ٢٠- ٢١ من الشهر الجاري مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة بشأن الحوكمة الالكترونية، وسنطلع من خلاله على ابرز التجارب الناجحة في العالم، وبحضور

متخصصين وسنراجع ما تحقق في عموم

العراق من شماله الى جنوبه، والان تشعر بأننا

فعلاً نسير بالاتجاه الصحيح.

قمنا بتفكيك

×اجسراءات السوزارة

كجهة تنفيذية

بالتخلص من مخلفات

الحسرب ومعالجة

التلوث الاشتعاعي

-نحن جهة تنفيذية في

مجالات متخصصة،

. ولدينا مشسروع طموح

المدمرة، فكما هو معروف بأن العراق تعرض

تلوث مسيطر عليه، بمعنى أننا شخصنا هذا

عليه ولايشكل أي تهديد على صحة المواطن،

وتكاد تكون عملية ينفرد بها العراق من بين

دول العالم، لأن في العالم عندما ينتهي عمل تلك

المنشاَت تفكك وتنتهى المسألة، لكننا في حديث

عن منشاًت مدمرة وعملية تفكيكها صعبة، وكل

ما يتعلق بالمنشأت النووية هو خاضع لرقابة

وقوانين وضوابط دولية صارمة من قبل الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، واليمكن الية دولة ان

تعمل أي شيىء بدون غطاء شرعى لعملها،

العمل الاول الذي انجزناه هو بالتنسيق الكامل

والمشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ر برنامج التفكيك واستغرقت مناقشته مدة

عام تقريباً، والبرنامج اعد من قبل خبرائنا في

الوكالة الدولية، وانجزنا تفكيك منشأة (لاما)

في منطقة التويثة، وفككنا منظومة المسح

منشأة لاما

والملوحة والتلوث وغيرها.

«مشاريعكم بشأن الطاقة الشمسية؟ -هذا الموضوع بدأنا الاهتمام به قبل ثلاث

الجيولوجي بنجاح وتم طمرها. ونحن نبدأ عملنا من الاسهل الى الاصعب، وهذه الفترة قمنا بتدريب الملاكات العاملة على عمليات التفكيك والطمر، وعملنا الان في صدد انشاء مختبرات اقليمية داخل العراق تعطيه انفرادا في المنطقة في مجال اليورانيوم والكشف عنه، ولدينا اتصالات مع مختبرات عالمية متطورة ومتخصصة في هذا المجال.

تمت معالجة الاشعاع الموجود في المطعم التركي

«ما قضية الاشعاع الموجود في المطعم التركي وغيره من المواقع الملوثة؟ -الاعلام يتعامل احياناً بأخبار من مثل هذا

النوع وذلك بسبب اثارتها، لكن الحقيقة هي ان المطعم التركي وغيره يوجد فيه مصدر مشع ولكن محدود، وهذا غير مخيف وقد تمت معالجته، هناك مصادر مشعة ولكنها ليست ذات تأثير، ونحن نزود المواطن بالحقائق ولا نلجأ

< هل من اختصاص الوزارة تلوث المياه ايضاً؟ -نحن قمنا بتعزيزقدراتنا ليس فقط في مسألة تشخيص التلوث، وانما في ايجاد المنظومات التى تعالج مثل هذا التلوث ايضاً، وايجاد الحلول المناسبة ، فقضية المياه وخاصة في شط العرب، فأنا كما اعلم ان وزارة البلديات قامت باستيراد منظومات تعمل بالطاقة الشمسية الغرض منها تصفية المياه وتحليتها ، ونحن نعمل ايضاً لتأسيس مختبر متخصص في مجال تكنولوجيا المياه، وفي مجال الزراعة وظاهرة التصحر، الان في وزارة الزراعة نشاط عالي في ايجاد البذور التي تمتلك مقاومة عالية للملوحة، فضلاً عن عدم حاجتها الكبيرة للمياه، بدور للحنطة وغيرها، والوزارات المعنية ساعية بجد للقضاء على مسألة التصحر

تكييف المنظومات وفق الظرف

سنوات العراق سابقاً لديه خبرة في هذا المجال

المناخي

ما لم ينجز بشأن كركوك ليس من اختصاص اللجنة

> قدمنا مقترح بأن سكان كركوك الاصليين هم الذين شاركوا في تعداد عام ١٩٥٧ وما قبله

وذريتهم ، ربما يكون غير مثالي لكنه اكتر عدلاً لأن جميع التعدادات اللاحقة جرت بعد التلاعب في التركيبة.

> التتبع الشمسى، وحلول تكنولوجية لمعالجة الغبار، وهناك منظومات ريادية، ونحن نسعى لان تصل الطاقة الشمسية للمستفيدين بتكلفة مناسبة لأن الطاقة الشمسية كما هو معروف

وهناك تعاون مع وزارة الزراعة وفلحنا في ايجاد محطة زراعية في كربلاء تعمل بالطاقة الهجينة الشمسية «بالإضافة الى الرياح ، والان تعمل والنتائج مرضية جدأ وتفوق التوقع ويمكن ان يتوسع العمل بها، وهناك مشاريع معمول بها هو لانتاج منظومة الانارة، للطرق السريعة ما بين المدن، هناك توجه ستراتيجي لمنظومات حرارية وليست طاقة شمسية وبه اكثر من فائدة ، ونحن الان في مرحلة تطوير قدراتنا العلمية في مجال استغلال الرياح ،

ومتقدم في مجال تفكيك منشأت الطاقة الذرية لكنها انقطعت ، والان بدأنا استئنافها ، ونحن نتناول هذه الطاقة ليس لغرض انتاجي، لكن هى مسألة تكييف تلك المنظومات مما يتلاءم الى قصف من اوائل الثمانينيات الى عام ١٩٩١، مع ظروفنا المناخية التي تعانى مشاكل مثل وتلك المنشأت المدمرة موجودة وتنطوي على الغبار، وحتى اشعة الشمس فيها سلبيات ، وعدد من الباحثين لدينا عملوا على ايجاد التلوث داخل المنشأة المدمرة ، وهناك رقابة منظومة تعالج تلك المشاكل، وعملوا على مسألة ولكن ينبغى تفكيكها، وعملية التفكيك معقدة

منظوماتها مكلفة.

مجلس الرئاسة بتوصية منه بعد اقرار الامر ونأمل خلال عام تنفيذ هذا العقد، ودراسة في البرلمان ، لان الموضوع ليس من اختصاص موضوع الطاقة وترشييد استخداماتها، اللجنة، ومع ذلك نحن قدمنا مقترحات لمعالجة مشكلة الحدود الإدارية. ضوابط دولية في بناء المنشآت

فنحن نحتاج الى اطلس، والان يجري التعاقد

«هناك خبر ان ايران تسعى لبناء مفاعل نووى

قرب الحدود العراقية، كوزارة ، ما الاجراءات

-رسمياً الخبر لم يصلنا كوزارة، قد يكون

وصل لجهات اخرى، ولكن مع ذلك نحن نتفاعل

مع الخبر من خلال ما تتناوله وسائل الاعلام،

ونحن قمنا بتوجيه رسالة الى وزارة الخارجية

العراقية، وهي للقيام بطلب من ممثلينا في

فيينا من اجل تزويدنا بكل المعلومات المتوفرة

لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا

الموضوع، وبشكل عام كان من المفترض اذا

كانت فعلاً النية موجودة عند ايران في بناء تلك

المفاعل قرب حدودنا، فعليها في الاقل ان تبحث

الامر معنا، واذا ما ثبتت هذه المعلومة، فسنقوم

بمطالبة الجانب الايراني بتزويدنا نوع هذه

المنشأة ومعرفة مدى تأثيرها، وهناك ضوابط

دولية في انشاء المنشات، وتحت اشراف الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، ولابد من وجود مفتش

لنا لضمان هذه العملية وفقاً للشروط لكن اذا لم

تتم وفق ضوابط الوكالة الدولية فهناك خطورة

كبيرة في الموضوع، نحن نخشى من الحوادث

في تلك المنشأت لاسيما انها حدودية بالرغم من

ان التقنيات الجديدة تقلل من الحوادث بنسبة

١٪ ولكن نحن نخشى من الحوادث التي تقع

نتيجة حادث عرضي، او عسكري ، او تعرضها

الى هجوم ، يعني الامر مرتبط ايضاً بسياسات

الدول المعنية فيما بينها وعلاقاتها، وهذا الامر

خارج سيطرتنا، وهنا خطورة كبيرة لارتباطها

بمسألة التوتر السياسي، ولا شك ان الحكومة

العراقية ستتخذ جميع الاجراءات المطلوبة بعد

×باعتباركم رئيس لجنتها

اين الحلول؟

اين تكمن المعوقات في

قضية كركوك وبرأيكم

-أنسا تىرأسىت لجنة

تنفيذ المادة (١٤٠)

التى تشىكلت من

قبل مجلس رئاسة

الـوزراء، لأن هناك

التزاماً دستورياً في

تنفيذ تلك المادة، عملياً

انا تسلمتها في اواخر

عام ۲۰۰۷، وقمنا بعمل

جيد وغير قليل خلال تلك الفترة على صعيد

تنفيذ المرحلة الاولى من المادة (١٤٠) وهي

تطبيع الاوضياع، وما لم ينجز هو ليس من

اختصاصنا، وحققت ماهو مطلوب منها ونحن

قمنا بمعالجة مشكلة كبيرة وهي مسألة التغيير

السكاني القسري الذي تم لغرض تغيير الواقع

الديموغرافي للمدينة، وجعلنا ضوابط في

هذا الشأن تعتمد مبدأ العدالة والتعويضات

والطوعية، وهي اجراءات سياسياً وانسانياً

ودستوريا سليمة وما تم صرفه من تعويضات

هی بحدود (۵۰۰) ملیون دولار، وهناك (۲۰۰)

مليون دولار سيتم انفاقها نهاية العام، وقمنا

بتعويض الاف الوافدين الذين جاءوا للمنطقة

بسبب الحوافز التي منحها النظام السابق،

وكذلك تعويض المرحلين العائدين الى مناطقهم.

المادة (١٤٠) تطالب باستفتاء واحصاء،

فبالنسبة للاستفتاء يحتاج الى تعريف الحدود

الذي يشملها الاستفتاء ، وكما هو معروف ان

كركوك تعرضت الى تغيير في حدودها منذ

ستينيات القرن الماضي، وبعدها ايضاً حصل

تغيير، فالاستفتاء يجري وفق اية حدود؟

×المادة (١٤٠) لم تبين ذلك؟

التأكد من المعلومة.

التي اتبعتها بشأن هذا الموضوع؟

مع اهم معهد في العالم لصناعة الإطالس.

بالصورة الامثل والاكفأ.

الحدودية

لابدان نحدد من هم أهالي كركوك

-المادة تقول ان هذا الامر ضمن عمليات التطبيع

وبحسب الدستور لابد من حل الموضوع من قبل

×ما نوع تلك المقترحات؟ -قبل الاجابة نود ان نوضح امراً مهماً هو، ان اللجنة متمردة على جميع اشكال الانحياز، فنظرنا الى الامور من زاوية تاريخية، وكركوك بلا شك تعرضت الى تغيير خاصة في ظل النظام السابق، واقتطعت اجزاء منها قسم منها ربط مع السليمانية وصلاح الدين وغيرها، وقسم من مناطق الموصل جاءت الى كركوك، وحين بحثنا عن المبررات التي قد تكون موضوعية، مثلاً ان الهدف يتعلق بحسن توزيع الموارد، أو بالتغييرات الديمغرافية الطبيعية، اما اذا كان الاقتطاع هو من اجل التلاعب بالتركيبة السكانية القومية، وبمثل هذه الحالة يجب ان تعود الامور الى سابق عهدها وهذا ما لم تتفق عليه القوى السياسية ولاحتى في هيئة الرئاسة ولا في البرلمان ، ومن الصعوبة ان تنتقل الى المراحل الإخرى من المادة من دون حل هذه المشكلة ثم ان هناك امراً آخر هو تحديد من هم اهالي كركوك الاصليون؟ وقدمنا مقترح بأن سكان كركوك الاصليين هم الذين شاركوا في تعداد عام ۱۹۵۷ وما قبله وذریتهم ، ربما یکون غير مثالي لكنه اكثر عدلاً لأن جميع التعدادات

اللاحقة جرت بعد التلاعب في التركيبة. ×فى المادة (١٤٠) تأكيد على مسألة الاحصاء هل يقصد التعداد السكاني؟ الاحصاء في المادة (١٤٠) لايقصد التعداد السكاني فقط، لان التعداد لم يستجب الي استفتاء المادة (١٤٠) لان الاستفتاء يشمل اهالي

كركوك الاصليين فيما يشمل التعداد السكاني جميع الموجودين في كركوك ، فأنا استطيع معالجة من هم الاصليون من خلال احصاء عام ١٩٥٧ والمعالجات الاخرى، هي بوجود قانون للاستفتاء ، ويحدد من خلاله من هو الناخب، وحدود الدائرة التي سيتم فيها الاستفتاء، وكل هذه الامور يمكن معالجتها.

كركوك مشكلة سياسية ×اذا ما اسباب تأخير تطييق المادة؟

-الان هي سياسية ، والحل يجب ان يكون مرضياً لجميع الاطراف، فالقضية لاتحل بالإغليبة العددية، فمثلاً إذا حاء الحل أو الاختيار بشأن قضية كركوك بنسبة ٦٥٪ فهو بالتأكيد سيفرض نفسه قانونياً، لكن المنطقة اذا اردنا ان تعيش بأمن وسلام. ففيها مكونات مختلفة ونتيجة للظروف التى مرت بها، انزرعت فيما بينها عناصر عدم الثقة، وهذه احباناً تستغل من قبل جهات متربصة ، تحاول تأجيج الاوضياع، وكركوك منذ خمسينيات القرن الماضى اصبحت مبررا لمهاجمة البلاد من خلالها وتجربتنا الجديدة لم تحض بمباركة جميع الدول، لذا نجد تلك الدول تسعى لإثارة قضية كركوك ، او الموصل ، وهذا ما يدفعنا الى حل رضائي، وهذه العملية تحتاج الى بناء جسور ثقة وان نوسع دائرة التوافقات العنصر الزمنى يجب ان يجدول بحيث لايكون ممتدأ الى فترة طويلة ولايكون محصورا بفترة ضيقة، وأليات (١٤٠) وموادها واضحة وايجابية وخاصة فيما يتعلق بالاستفتاء ، فجميع دول العالم وفي القضايا المصيرية تلجأ

أنا اخترت الوكلاء لا المحاصصة

×هل تشعر بأنكم جئتم عن طريق المحاصصة

وفق الاليات التي اتبعت فنحن جئنا عن طريق المحاصصة، وبالنسبة للكفاءة فهذا ما يحدده الناس وانجازات الوزارة، ونحن حريصون في هذا الجانب، والناس الذي قمنا بطلبهم للعمل في الوزارة من الناس المؤهلين ، ونحن ضد المحاصصة بل نعمل بالضد منها، نعم كانت الوزارة من حصة الجهة التي انتمي لها، ولكن من خلال عملنا في الوزارة عملنا جاهدين من اجل ايجاد العناصر الكفوءة والمخلصة

عامين في الوزارة؟ -ابـداً.. فالوكلاء تم اختيارهم من قبلي،

وبموافقة مجلس الوزراء بالاجماع، ولم يأت اختيارهم اعتباطاً او وفق محاصصات ، وهم من داخل الوزارة ، وهذا الامر يسجل لكل القوى السياسية التي لم تعترض على اختيارنا بل باركت ذلك الاختيار من خلال تصويتهم بالاجماع على تلك العناصر العلمية الكفوءة، فوزارتنا وزارة تخصصية وعلمية وجعلها ضمن دائرة المحاصصة عملية مضرة بالبلد،



ضيف الخميس مع المحرر

مبدأ التوقف مطلوب في هذه

بعد أن أخذ مدياته الزمنية؟ والنظروف الضامنة لتطوره، لكن جاءوا بقانون يحارب التنوع قسراً، ويهدد الحريات بشكل كامل، ومع ذلك نحن ندعو المواطن الي اخذ دوره الحقيقي بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة واعطاء صوته لمن يستحق وتفويت الفرصية على المناوئين للعملية السياسية، والكثير من الدول لها اجندات في «هل فرضت المحاصصة وكلاء لكم او مدراء العراق بل اجزم ان جميع دول العالم لها دور في الساحة العراقية. القراءة وسماع الموسيقي ×ما ابرز هو ایاتکم؟ -اكثر هواياتي هي القراءة وسماع الموسيقي، وأخر كتاب قرأته باللغة الفرنسية لامين معلوف عن مظاهر الخلل في العالم، ويتحدث عن الاقتصاد والثقافة وجميع صعد الحياة ×الإغاني التي تستمع لها..؟ وهذا الامر شخصته جميع القوى السياسية.

-أنا اميل للاغانى الحقيقية، اغانى فيروز استمع لها كثيراً ، ام كلثوم ليست جميع اغانيها، وكاظم الساهر يعجبني كثيراً، واحب الصوت الجميل سواء كان عربياً او غير عربي.